

تقرير تتبع التنفيذ

للمشاريع المشملة وفق أحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته

لعام 2005

المقدمة :

تشهد البيئة الاستثمارية السورية تحسناً متسارعاً في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي التي راحت ترتسم معالمها بخطى ملؤها الثقة مؤكدة سلامة التوجه وسمو الأهداف بعد أن عقدت الحكومة عزمها على تحقيق النجاح في الانتقال إلى مراحل متقدمة في مسيرتها برعاية السيد الرئيس بشار الأسد؛

إن عملية الإصلاح الاقتصادي كحالة انتقالية استدعت توفير البيئة التشريعية والمؤسسية الحاضنة لخلق إطار استثماري يكون مواكباً لها ويلبي تطلعات المستثمرين المحليين والعرب والأجانب، حيث صدر خلال السنوات الأخيرة حزمة واسعة من التشريعات هدفت إلى تنشيط الأدوات الاقتصادية الفاعلة وفي مقدمتها جذب وتحريض رؤوس الأموال من خلال تنظيم وتسهيل إجراءات تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

وقد حددت الحكومة الاستثمار هدفاً اقتصادياً وطنياً يكون محرك دفع وبوصلة لخطة التنمية المستدامة بمختلف أدواتها كسبيل نحو زيادات في معدلات النمو ورفع المستوى المعيشي للمجتمع فوفرت حوافز تشجيعية لمختلف القطاعات والأنشطة مؤكدة على دور وأداء القطاع الخاص في نجاح خططها التنموية، معتمدة على توفر مقومات المناخ الجاذب ومنها :

- الموقع الجغرافي المتميز الذي يشكل ملتقى القارات الثلاث .
- البنية السياسية المستقرة والأمن والتآلف الوطني المشهود .
- محدودية المديونية الخارجية، و ثبات سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية على مدة سنوات طويلة .
- التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي عبر برنامج إصلاح اقتصادي متدرج ومتوازن .
- مزايا وإعفاءات وتسهيلات وضمانات خاصة للمشاريع الاستثمارية .
- بنية تحتية ذات مستوى جيد تتطور باستمرار والموارد البشرية المؤهلة والأجور الرخيصة.

أهم التشريعات التي ساهمت في تحسين البيئة الاستثمارية الجاذبة.

صدر العديد من التشريعات والإجراءات والإصلاحات التي تخدم البنى التحتية الاستثمارية وتخدم القطاع العام في تمويل برامجه والقطاع الخاص في تهيئة الظروف المناسبة لرعايته ونموه نذكر منها :

- التشريعات المالية والضريبية والمصرفية والتأمين، والإعداد لإنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية.
- إنشاء المدن الصناعية والتوسع بهذه التجربة الناجح .
- خطة خمسية طموحة تنتهج مبدأ التخطيط التأشيري.
- إجراءات تحرير التجارة الخارجية وتشجيع التصدير، وإقامة مناطق تجارة حرة مع عدد من الدول العربية والأجنبية.

الرؤية المستقبلية (استراتيجية تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة) :

- تشجيع رأس المال الخارجي على الدخول إلى السوق السورية.
- تسهيل تسييل الاستثمارات.
- زيادة الحكم الرشيد والشفافية للمؤسسات المالية والدوائر الحكومية ذات الصلة.
- زيادة عدد المنتجات والخدمات.
- استكمال تأسيس سوق الأوراق المالية.
- توفير الإطار التشريعي والمؤسسي لتوريق الأصول المالية.
- توفير المهن والخدمات الاستشارية والمالية اللازمة لازدهار القطاع المالي.
- تحفيز الاستثمار طويل الأجل.
- تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل.
- إحداث محاكم خاصة بالاستثمار والمنازعات التجارية.
- الترويج للاستثمارات خارجية.

أهم التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال العام 2005 :

☒ تأثر مناخ الاستثمار ايجابيا خلال العام بالأحداث التالية :

- تعزيز العلاقات العربية والعالمية، وإبرام العديد من الاتفاقيات.
- المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، وتحديد هوية الاقتصاد الوطني (باقتصاد السوق الاجتماعي).
- انعقاد المؤتمر الصناعي الأول.
- تسوية الديون الخارجية لتصبح سورية من أقل الدول مديونية .
- تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية .
- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة السورية – الأوروبية .
- ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستويات قياسية.

☒ كما كان للأحداث الآتية آثارها السلبية :

- قرار مجلس الأمن رقم /1559/ والوضع الأمني والسياسي في لبنان.
- الوضع الأمني جراء احتلال العراق .

الترويج :

أولت الحكومة اهتمامها بتعزيز خطة الترويج وتسويق الفرص الاستثمارية فشهد العام الفائت تحسناً واضحاً في الأنشطة الترويجية المنفذة عكستها الرغبة الأكيدة بتوفير بيئة الأعمال الأكثر ملائمة للاستثمار فعقدت الندوات والمؤتمرات الصحفية والمعارض والندوات، ملتقيات، ورشات عمل .. الخ، وفيما يلي أهم الفعاليات الترويجية التي شارك بها مكتب الاستثمار :

نوع النشاط	عدد النشاطات	عدد المستفيدين	مكان النشاط
الدورات التدريبية الداخلية	3	4	دمشق
الدورات التدريبية الخارجية	4	4	الصين، تونس، قطر
ورشات عمل (حول تشريعات الاستثمار)	2	93	دمشق
ملتقيات رجال الأعمال	4	4	اليابان، الصين، تركيا، بولندا
مؤتمرات إقليمية ودولية	2	2	فرنسا، المغرب
ورشات عمل خارجية	4	4	البحرين، لبنان، مصر، فرنسا
اجتماعات مكاتب خدمات المستثمرين	1	56	دمشق
زيارات ميدانية لمتابعة المشاريع المشملة	9	15	في مختلف المحافظات

كما استفادت سورية من البرامج الترويجية المختصة والأدوات التي توفرها الشبكة الأورومتوسطية لوكالات تشجيع الاستثمار (ANIMA) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فقد استضاف مكتب الاستثمار ندوة إقليمية في دمشق بالتعاون مع (ANIMA) حول تطوير الأداء المؤسسي للاستثمار ومستمر بالتعاون مع الدول والأطراف المحلية والعربية والدولية، وينفذ حالياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) خطة لدعم وتحسين البيئة الاستثمارية في سورية، كما تم استضافة خبير دولي بمهمة تقييم المناخ الاستثماري، وتواصل سورية العمل نحو إقامة قواعد لجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأصدر المكتب العديد من المطبوعات والمنشورات قام بتوزيعها على السفارات العربية والأجنبية في سورية بالإضافة إلى سفاراتنا في الخارج والشركات ورجال الأعمال المحليين والعرب والدوليين والمهتمين، إلى جانب الموقع الإلكتروني للمكتب.

وهناك مساحة لسورية ضمن الخريطة الاستثمارية العربية على موقعها الشبكي، ويعتمد مكتب الاستثمار على تعاون مشترك مع مختلف الدول بهدف تبادل المعلومات والخبرات والاهتمام بشكل أكبر برفع مستوى العملية الترويجية منهاجاً وتنظيماً وأسلوباً وإدارة وإمكانات مادية وبشرية.

كما ويجدر الذكر إلى أن تعاون وسائل الإعلام المحلية الرسمية والخاصة كان واضحاً ومتميزاً فواكب باهتمام

ولا يزال حالة التطور الاستثماري في سورية .

يظهر وبوضوح تحليل بيانات تتبع المشاريع الاستثمارية المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته بأن آفاق الاستثمار في سورية واسعة وفرصه واعدة أخذت تتبوأ مكانتها الصحيحة كمركز جذب واهتمام؛ فقد عقد المجلس الأعلى للاستثمار /10/ جلسات خلال عام 2005 وافق خلالها على تشميل (558) مشروعاً بمختلف القطاعات الاقتصادية شكلت ما نسبته (15.2%) من إجمالي عدد المشاريع المشملة خلال الفترة (1991 - 2005) والبالغة (3665) مشروعاً.

واستأثرت المشاريع الصناعية بحصة وفيرة منها فبلغت (237) مشروعاً، والزراعية (28) مشروعاً ومشاريع النقل بأنواعه (287) مشروعاً، بالإضافة إلى (4) مشاريع لمجمعات عقارية، ومشروعين لأنشطة مختلفة.

من جهة ثانية بلغت قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية لهذه المشاريع (377) مليار ليرة سورية منها بالقطع الأجنبي (282.5) مليار ليرة سورية، محققة بذلك قفزة نوعية هذا العام حيث بلغت نسبة هذه التكاليف الاستثمارية (42%) من قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية لكافة المشاريع التي شملت منذ صدور هذا القانون .

وجاءت قيمة الآلات والتجهيزات المستوردة البالغة (203.6) مليار ليرة سورية لتشكل في نسبتها أيضاً نحو (41.8%) من إجمالي هذه القيم والبالغة (487.2) مليار ليرة سورية على مدار الأعوام (1991-2005).

أما بالنظر إلى فرص العمل المباشرة المتوقع أن توفرها هذه المشاريع فقد وصلت عام 2005 إلى (54346) فرصة عمل مباشرة محققة نسبة وقدرها (27.8%) من إجمالي عدد فرص العمل التي توفرها المشاريع الاستثمارية المشملة وفق أحكام هذا القانون منذ عام 1991 والتي تقدر بنحو (195782) فرصة عمل مباشرة.

المشاريع الاستثمارية المشملة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد العمال خلال الفترة (1991 - 2005)

عدد فرص العمل	قيمة الآلات والتجهيزات المستوردة (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)		المجموع	عدد المشاريع المشملة حسب النشاط الاقتصادي					السنوات
		منه بالقطع الأجنبي	التكاليف الاستثمارية المحلية		أخرى	العقاري	النقل	الزراعة	الصناعة	
86811	123520	178752	247273	2071	11	0	1327	34	699	2002-1991
14312	40203	54299	68742	292	3	0	154	20	115	2003
40313	119859	154924	203553	744	3	0	426	26	289	2004
54346	203577	282481	376990	558	2	4	287	28	237	2005
195782	487159	670456	896558	3665	19	4	2194	108	1340	المجموع
27.8	41.8	42.1	42	15.2	10.5	100	13.1	25.9	17.7	نسبة 2005 %

عدد المشاريع الاستثمارية المشملة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 حسب النشاط الاقتصادي
وحجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد العمال خلال عام 2005

فرص العمل (عامل)	قيمة الآلات (مليون ل.س.)	منه بالقطع الأجنبي (مليون ل.س.)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س.)	عدد المشاريع	القطاع
30244	155670	196676	252841	237	الصناعة
2558	3617	8143	13425	28	الزراعة
9549	22205	22805	25350	287	النقل
11800	3597	32344	61175	4	مجمعات عقارية
195	18488	22513	24199	2	أخرى
54346	203577	282481	376990	558	المجموع

1. القطاع الصناعي:

لما كان القطاع الصناعي الأهم بين القطاعات التي ركز عليها قانون الاستثمار والمعوّل الأول عليه في دفع عملية التنمية، فقد شهد مطلع عام 2005 انعقاد المؤتمر الصناعي الوطني الأول للنهوض بواقع هذا القطاع والمساعدة على تطوره ومنافسته، وقد حافظ هذا القطاع على نموه بوتيرة أعلى من العام الفائت الذي اعتبر متميزاً بارتفاعه أيضاً.

إن التطور الحاصل في ازدياد عدد المشاريع الصناعية المشملة يتماشى طردياً مع زيادة التكاليف الاستثمارية وتأمين المزيد من فرص العمل، كما رافقه تطور في نوعية الاستثمارات وحجمها وتوزيعها جغرافياً فقد دخلت أنشطة جديدة وهامة إلى سورية مثل مزارع الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية وصناعة الإسمنت والسيارات والتلفزيونات بالإضافة إلى مشروعات مختلفة في الخدمات النفطية والخدمات الصحية وغيرها.

وقد بدأ نمو هذا القطاع يتضح بالتصاعد التدريجي مع مطلع الألفية الجديدة وازدادت وتائر نموه خلال عام 2003 فبلغ إجمالي عدد المشاريع الصناعية المشملة خلال الفترة (1991-2005) نحو (1340) مشروعاً (عدا الملغى قانونياً)، منها (115) مشروعاً في عام 2003، و(289) مشروعاً خلال عام 2004، ووصلت إلى (237) مشروعاً عام 2005، أي ما نسبته (17.7%) من إجمالي عدد المشاريع الصناعية المشملة خلال الفترة (1991 - 2005) ومتوقع أن تؤمن (30244) فرصة عمل لعام 2005، من جهة أخرى بلغ عدد المشاريع الصناعية المشملة في المدن الصناعية الثلاث (7) مشاريع، (والتي فوضت مجالسها من قبل المجلس الأعلى للاستثمار بإعداد قرارات التشميل للمشاريع الصناعية التي ستقام ضمنها وذلك مع مطلع عام 2005).

وفيما يلي رصد لتطور توزيع المشاريع الصناعية وفق الأنشطة الصناعية:

الإجمالي		2005		2004 - 1991		نوع النشاط الصناعي
التوزيع النسبي	عدد المشاريع	التوزيع النسبي	عدد المشاريع	التوزيع النسبي	عدد المشاريع	
27.8	373	26.6	63	28.1	310	صناعة النسيج والأقمشة والملبوسات
25.5	340	33.3	79	23.7	261	تعبئة وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية
12.3	165	8.4	20	13.1	145	صناعة كيميائية ودهانات ومنظفات
5.7	76	7.8	18	5.3	58	صناعة ومنتجات غير معدنية ومواد بناء
9.1	122	4.2	10	10.2	112	صناعة المنتجات المعدنية والمعدات
8.7	117	4.2	10	9.7	107	صناعات معدنية أساسية
2.2	30	7.6	18	1.1	12	صناعة الإسمنت
4	54	5.5	13	3.7	41	صناعة الأدوية والمنتجات الطبية
4.7	63	2.5	6	5.1	57	صناعات أخرى
% 100	1340	% 100	237	% 100	1103	المجموع

تصدرت صناعة الغزل والنسيج والأقمشة والملبوسات قائمة المشاريع الصناعية من حيث عددها فبلغت (373) مشروعاً صناعياً، أي ما نسبته (27.8%) من إجمالي المشاريع الصناعية خلال الفترة (1991 - 2005)، منها (63) مشروعاً عام 2005، يفسر ذلك ما تتميز به هذه الصناعة السورية من تأصل في العراقة والخبرة، حيث تتوفر المواد الأولية اللازمة لنجاحها من القطن والصوف والحريز فضلاً عن الخبرة الحرفية التي تتمتع بها الأيدي العاملة في هذا المجال إضافة إلى الأسواق الجديدة التي فتحت أمامها بفضل العديد من الاتفاقيات التي وقعتها سورية مع مختلف دول العالم وخاصة الدول الأوروبية لإعفاء المصنوعات النسيجية من الرسوم الجمركية ورفع القيود الكمية عنها مما شكل حافزاً للمستثمرين في هذا النشاط الصناعي المجزي وحذا ببعض الشركات العالمية للتوجه نحوها (كشركة بينيتون، وشركة ناف ناف، وأديداس، وكينزي، ولورد، وبست ماونت، و MG..) وغيرها من بيوتات الأرياء العالمية على منح علاماتها التجارية إلى المنتجات السورية مما يدل بوضوح على ثقة هذه الشركات في نوعية هذه المنتجات وثقتها بقدرة الصانع السوري على التعامل مع أفضل المواصفات العالمية وتسويقها بنجاح.

وتأتي مشاريع تعبئة وتجفيف المواد الغذائية في المرتبة الثانية إذ بلغ عددها (340) مشروعاً مشكلة ما نسبته (25.5%) من مجموع المشاريع الصناعية خلال الفترة (1991 - 2005)، وارتفعت هذه النسبة لتشكّل (33.3%) في عام 2005 الذي شمل فيه (79) مشروعاً، وتليها من حيث العدد مشاريع الصناعات الكيميائية والدهانات والمنظفات (165) مشروعاً محققة نسبة وقدرها (12.3%)، وتليها صناعة المنتجات المعدنية والمعدات (122) مشروعاً بنسبة (9.1%) من إجمالي المشاريع الصناعية، ثم تتدرج بقية الأنشطة الصناعية.

إن التطور التقني الحاصل في الصناعات الغذائية يتسارع بخطوات متلاحقة في سياق التنافسية الدولية والتنوع الواسع في المنتجات الغذائية ذات المنشأ النباتي والحيواني أدى ذلك إلى تطور أساليب الإنتاج وتطبيق وسائل التعبئة والتوضيب والتغليف واعتماد أنظمة الجودة، ولعل زيادة عدد مشاريع نشاط التعبئة وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية مرده إلى تشجيع الحكومة لهذا النشاط نظراً لأهميته الكبيرة في خدمة القطاع الزراعي الذي يعتبر أساساً في استقرار الاقتصاد السوري ولتوفير ما يحتاجه هذا القطاع من التصنيع وخدمات والفرز والتوضيب اللازمة لعمليات التسويق الداخلي والخارجي كما أن هذا النشاط يعتبر متمماً للنشاط الزراعي حيث يؤمن خدمات التجفيف والتصنيع للمنتجات الزراعية من خضار وفواكه وحمضيات وللمنتجات الحيوانية من لحوم وألبان فيطيل فترة صلاحيتها ويحولها إلى منتجات مصنعة تلبى حاجة السوق الداخلية والخارجية ويوفر للمزارعين فرص تصريف منتجاتهم ويجنبهم أزمات الكساد وتراكم الإنتاج في المواسم وهي صناعات يحتاجها الاقتصاد السوري حاجة ماسة لتحقيق أمنه الغذائي ولزيادة صادراته، وتتميز هذه الصناعة بضآلة تكاليفها الاستثمارية وسرعة دوران رأسمالها وريعيتها المضمونة وسهولة إدارتها فضلاً عن توفيرها لفرص عمل أكثر من غيرها.

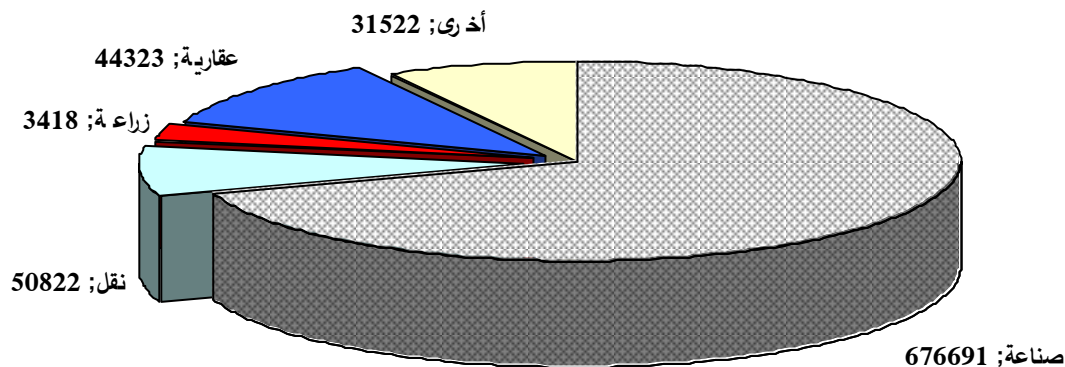
كما يلاحظ دخول عدد كبير من المستثمرين إلى الصناعات التي كانت محصورة في القطاع العام تقريباً مثل صناعات التلفزيونات وقضبان التسليح والصفائح المعدنية والدرفلة والغلفنة والإسمنت وغيرها الأمر الذي دعم هذه القطاعات ودعم معه سياسة التعددية الاقتصادية في القطاع الصناعي بصناعات جديدة لم تكن موجودة مما ساعد على توسيع تشكيلة المنتجات الصناعية السورية المعدة للتسويق المحلي أو التصدير الخارجي وأثر في اقتصادنا بشكل عام وفي تشكيلة صادراتنا ومستورداتنا بشكل خاص وساهم في تحديث صناعتنا وتطويرها ونقل تكنولوجيا جديدة ونقل خبرات إدارية وتجارية بالغة الأهمية وإتاحة مجالات أوسع لفرص عمل جديدة.

أما من ناحية تنفيذ المشاريع الصناعية فقد بلغ عدد المشاريع المنفذة أو التي اتخذت إجراءات تنفيذية (ترخيص صناعي، سجل صناعي جزئي، سجل صناعي نهائي) (816) مشروعاً صناعياً محققة نسبة وقدرها (61%) من إجمالي المشاريع المشملة خلال الفترة (1991 - 2005) والبالغ عددها (1340) مشروعاً صناعياً، وإذا تم استبعاد ما تم تشميله أو تنفيذه في عام 2005 باعتبار أنها مشاريع جديدة ولم تنته مدة تنفيذها فتصبح النسبة أقرب إلى الواقع وهي (70%).

جدول تتبع التنفيذ للمشاريع الصناعية المنفذة أو التي قيد التنفيذ للفترة (1991 - 2005)

السنوات	عدد المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ			العدد الإجمالي	نسبة التنفيذ %
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي		
2002-1991	699	161	177	326	664	95
2003	115	11	8	8	27	23.6
2004	289	73	9	2	84	29.1
2005	237	39	2	0	41	17.3
المجموع	1340	284	196	336	816	61%

توزع حجم التكاليف الاستثمارية في المشاريع المشمولة بأحكام القانون رقم /01/ لعام 1991 حسب القطاع الاقتصادي عام
5002 (مليون ل.س)



2. القطاع الزراعي:

غني عن القول أن انتعاش القطاعات الأخرى رهن إلى حد بعيد بمدى تطور القطاع الزراعي وقد حظي هذا القطاع بطبيعة الحال بإعفاءات وحوافز مشجعة، استطاع أن يضيف إليها قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته، حوافز إضافية جديدة أهمها الاستفادة من حفر الآبار وإمكانية تملك المشروع بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وقد بلغ عدد المشاريع الزراعية المشمولة خلال الفترة (1991 – 2005) (108) مشروعاً، منها (28) مشروعاً في عام 2005، محققة نسبة وقدرها (25.9%) من إجمالي المشاريع الزراعية المشمولة منذ صدور قانون الاستثمار، توزعت إلى (71) مشروعاً لتربية وتسمين المواشي والحيوانات، و(37) مشروعاً للإنتاج الزراعي والري والخدمات الزراعية، متوقع أن تحدث ما مجموعه (7641) فرصة عمل خلال الفترة (1991 – 2005) منها (2558) فرصة متوقعة عام 2005، وبتكاليف استثمارية تقدر بـ (26907) مليون ل.س، منها (13425) مليون ل.س في عام 2005 أي ما نسبته (49.9%).

ويعزى سبب قلة عدد المشاريع الزراعية نسبة لباقي المشاريع أنها وكما ذكرنا تحظى بالأصل بدعم واهتمام حكومي منحها مزايا وتسهيلات تهدف إلى دفعه وتشجيعه.

المشاريع الزراعية المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 حسب السنوات ونوع النشاط وحجم التكاليف الاستثمارية
وعدد العمال خلال الفترة (1991 - 2005)

عدد فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س.)		المجموع	عدد المشاريع الزراعية حسب النشاط		السنوات
	النسبة %	القيمة		تربية وتسمين المواشي	الإنتاج الزراعي والري	
1780	4.7 %	1272	34	23	11	2002-1991
1053	14.3 %	3841	20	3	17	2003
2250	31.3 %	8369	26	5	21	2004
2558	49.9 %	13425	28	6	22	2005
7641	100 %	26907	108	37	71	المجموع
33.5 %		49.9 %	25.9 %	16.2 %	31 %	نسبة 2005 %

3. قطاع النقل:

بلغ عدد مشاريع النقل البري والبحري والجوي المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته خلال الفترة (1991 - 2005) نحو (2194) مشروعاً، منها (287) مشروعاً شملت في عام 2005، محققة نسبة وقدرها (13.1%) من إجمالي مشروعات النقل المشمولة بأحكام قانون الاستثمار، أحدثت فعلياً هذه المشاريع نحو (34845) فرصة عمل مباشرة، وبتكاليف استثمارية محققة وصلت إلى (49796) مليون ل.س، وقيمة آلات ومعدات مستوردة فعلية بلغت (40410) مليون ل.س مدفوعة بالقطع الأجنبي.

وقد اشتملت مشاريع النقل البري المنفذة آنفة الذكر بمجملها على (1464) باصاً، و(3151) ميكوباصاً، و(7560) سيارة شاحنة، و(154) سيارة صهريج، و(7) وسائط نقل مائي، بالإضافة إلى (13) مشروعاً نموذجياً هي الأولى من نوعها في سورية تتمثل بالنقل الجوي (التشارتر) بدأ منها مشروعان بالتنفيذ.

مشاريع النقل المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية
وعدد فرص العمل خلال الفترة (1991 - 2005)

عدد فرص العمل المنفذة	نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية للمنفذ (مليون ل.س.)	التكاليف الاستثمارية للمشمول (مليون ل.س.)	نسبة التنفيذ %	عدد المشاريع المنفذة (مشروع)	عدد المشاريع المشمولة (مشروع)	السنوات
30594	97.6	41794	42824	88.5	1174	1327	2002-1991
1429	91.4	2568.4	2811	90.9	140	154	2003
2315	30.1	4519	15027	31.2	133	426	2004
507	3	914.6	30701	8.7	25	287	2005
34845	54.5	49796	91363	67%	1472	2194	المجموع

4. مشاريع المجمعات العقارية:

انسجماً مع المتطلبات العصرية التي تقتضيها عملية التطوير في مختلف المجالات اتخذ المجلس الأعلى للاستثمار مبادرة تشميل مشاريع جديدة من نوعها تتسم بالأهمية وملبية لتطلعات الحكومة في تطوير وتشجيع الاستثمار العقاري، وتتألف هذه المجمعات من أحياء تتوفر فيها مقومات السكن والتجارة والأعمال والسياحة ووفق النماذج العالمية تتضمن أبراج سكنية وفنادق وسوق أوراق مالية ومكاتب تجارية ومجمعات تسوق (مول)، فقد تمت الموافقة على تشميل (4) مشروعات من هذا النوع هي:

عدد فرص العمل	المجموع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)		المحافظة	الجهة المستثمرة
		بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية		
3600	6509	6232	277.3	ريف دمشق	مشروع مركز التجارة العالمي
700	3187.4	3161	26.4	ريف دمشق	مشروع البوابة الثامنة
1000	8179.4	6651	1528.3	حلب	مشروع شهباء الشام
2000	16885	16300	585	ريف دمشق	مشروع حي المال والأعمال
7300	34760.8	32344.1	1832		المجموع

5. مشاريع المشافي:

بدأ المجلس الأعلى للاستثمار منذ عام 2002 بتشميل مشاريع مشافي تخصصية ذات اختصاصات متقدمة ونوعية أو ترتقي بالاختصاصات الطبية الحالية وذلك ضمن مواصفات محددة من قبل وزارة الصحة، فبلغ عدد المشافي المشملة (12) مشفى تخصصي خلال الفترة (2002 - 2005) مبينة كما يلي:

مشاريع المشافي التخصصية المشملة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد فرص العمل خلال الفترة (2002 - 2005)

عدد فرص العمل	موطن المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد المشافي (مشفى)	السنوات
148	دمشق (2)	937	2	2002
115	السويداء (1)	400	1	2003
839	دمشق (2)، حمص، ريف دمشق	5832	4	2004
914	دمشق (2)، حلب (2)، اللاذقية	5568	5	2005
2016		12737	12	المجموع
% 45.3		% 47.7	% 41.7	نسبة 2005%

6. توزيع المشاريع حسب المحافظات:

يمكن النظر إلى توزيع المشاريع على المساحة الجغرافية للمحافظات من جهتين الأولى من حيث أعداد هذه المشاريع، والثانية بحسب التكاليف الاستثمارية التقديرية؛ فلو تناولنا هذا التوزيع من حيث عدد المشاريع سنجد أن محافظة حلب استقطبت (941) مشروعاً من إجمالي المشاريع المشمّلة أي ما نسبته حوالي (25.7%) من حصة المحافظات، ثم تلتها مرتبةً محافظة ريف دمشق (775) مشروعاً أي ما نسبته (21.2%) من إجمالي المشاريع المشمّلة، ثم تأتي في المرتبة الثالثة محافظة حماة (369) مشروعاً، فمحافظة حمص (352) مشروعاً، فمحافظة دمشق (329) مشروعاً، ثم طرطوس (230) مشروعاً، فاللاذقية (204) مشروعاً، وإدلب (130) مشروعاً، ثم محافظة درعا (93) مشروعاً، والرقّة (70)، دير الزور (62)، السويداء (49) والحسكة (42)، والقنيطرة (12) مشروعاً.

وسنجد اختلافاً في ترتيب هذا التوزيع للمشاريع الاستثمارية بحسب المحافظات من ناحية حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشمّلة حيث انتقلت محافظة ريف دمشق إلى المرتبة الأولى فاستحوذت على ما نسبته (37.7%) من مجموع التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشمّلة (خلال الفترة (1991-2005))، ثم تلتها مرتبةً محافظة حلب بما نسبته (16.3%)، ثم جاءت محافظة حمص في المرتبة الثالثة بنسبة (12.3%)، فمحافظتي طرطوس والرقّة بنسبة حوالي (6%)، والأقل نصيباً هما محافظتي السويداء (0.7%) والقنيطرة (0.3%).

وظهر تحسن ملموس في استقطاب المحافظات النامية (دير الزور، الرقّة) لمشاريع استثمارية جديدة، حيث استحوذتا على ما نسبته (8.8%) من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشمّلة، وهذا يؤكد على أهمية إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للإعفاءات التي منحها قانون الاستثمار، ليأخذ شكلاً يراعي أكثر خصوصية المناطق الجغرافية استثمارياً وألا يؤدي إلى تمركز المشاريع في بعض المحافظات دون غيرها.

توزيع المشاريع الاستثمارية تراتبياً على المحافظات بحسب أعدادها وحجم التكاليف الاستثمارية

خلال الفترة (1991 - 2005)

المرتبة	خلال عام 2005		خلال الفترة (1991 - 2005)					
	حسب قيمة التكاليف الاستثمارية	حسب عدد المشاريع	حسب قيمة التكاليف الاستثمارية	حسب عدد المشاريع	حسب قيمة التكاليف الاستثمارية	حسب عدد المشاريع		
	النسبة	المحافظة	العدد	المحافظة	النسبة	المحافظة	العدد	المحافظة
الأولى	15.9	ريف دمشق	120	حلب	37.7	ريف دمشق	941	حلب
الثانية	5.9	حمص	106	ريف دمشق	16.3	حلب	775	ريف دمشق
الثالثة	4.9	حلب	76	دمشق	12.9	حمص	352	حمص
الرابعة	3.4	الرقّة	45	حمص	6.8	طرطوس	369	حماه
الخامسة	3.2	طرطوس	38	اللاذقية	6.1	الرقّة	329	دمشق
السادسة	1.7	دمشق	34	طرطوس	3.8	دمشق	230	طرطوس
السابعة	1.5	الحسكة	24	حماه	3.2	ادلب	205	اللاذقية

1.2	دير الزور	23	ادلب	3.2	اللاذقية	131	ادلب	الثامنة
1.1	ادلب	20	الرقبة	2.7	دير الزور	94	درعا	التاسعة
0.9	اللاذقية	19	الحسكة	2.4	حمّاه	71	الرقبة	العاشرة
0.5	درعا	17	دير الزور	2.2	درعا	63	دير الزور	الحادية عشرة
0.3	حمّاه	15	درعا	1.6	الحسكة	49	السويداء	الثانية عشرة
0.2	السويداء	12	السويداء	0.7	السويداء	44	الحسكة	الثالثة عشرة
0.0	القنيطرة	3	القنيطرة	0.3	القنيطرة	12	القنيطرة	الرابعة عشرة
% 100		552		% 100		3665		المجموع

7. توزيع المشاريع الاستثمارية المشملة حسب الشكل القانوني:

توزعت المشاريع الاستثمارية المشملة خلال عام 2005 وفقاً للشكل القانوني كما يلي:

المشاريع المشملة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 حسب الشكل القانوني خلال عام 2005

التوزيع النسبي %	تكاليفها الاستثمارية (مليون ل.س.)	التوزيع النسبي %	عدد المشاريع (مشروع)	الشكل القانوني
30.8	116017	% 63.1	352	مؤسسات فردية
39.7	149760	% 4.5	25	شركات مساهمة مغلقة
0.1	499	% 0.4	2	شركات محدودة المسؤولية (مشتركة)
1.5	5516	% 0.2	1	شركات مساهمة مشتركة
15.6	58943	% 4.5	25	شركات محدودة المسؤولية
6.4	24175	% 10.4	58	شركات توصية بسيطة
5.9	22080	% 17	95	شركات تضامنية
% 100	376990	% 100	558	المجموع العام

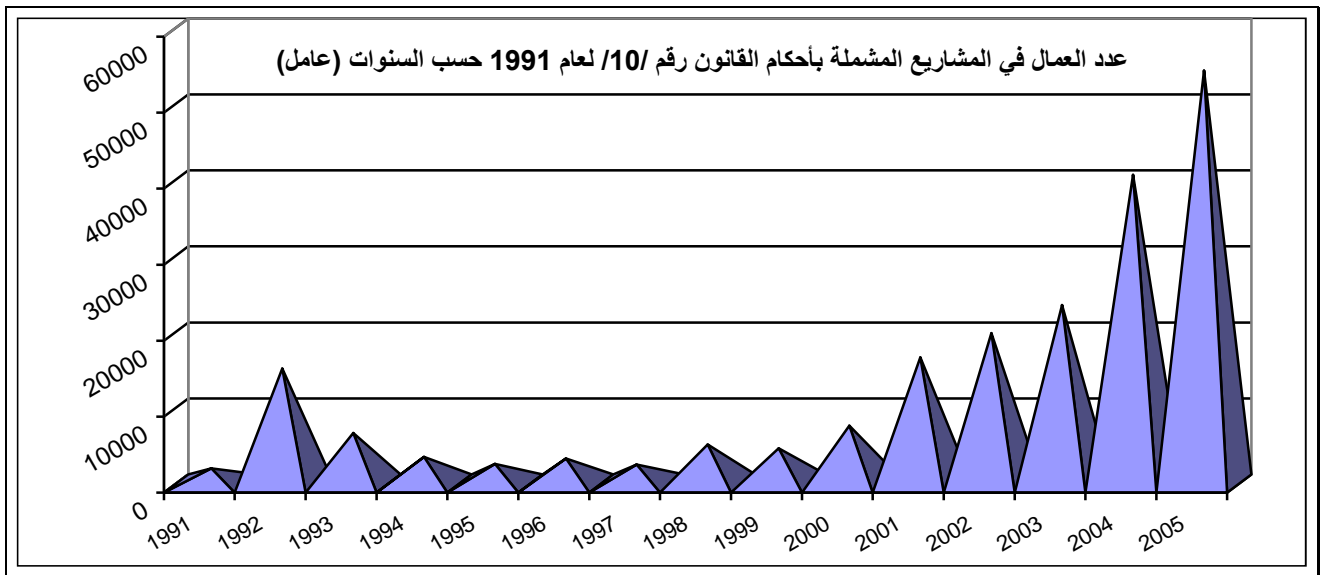
سيطرت (المؤسسات الفردية) من حيث الشكل القانوني للمشروعات المشملة فبلغت نسبتها (62.7%) من مجموع المشاريع (الشركات)، تلتها الشركات التضامنية في المرتبة الثانية بنسبة وقدرها (17%) من مجموع المشاريع، وتأتي فيما بعد الأشكال القانونية الأخرى حيث شكلت شركات التوصية البسيطة ما نسبته (10.4%) ثم الشركات محدودة المسؤولية والمساهمة المغلقة (4.5%) لكل منها، وشركتين محدودة المسؤولية مشتركة، وواحدة مساهمة مشتركة، مما يدل على وجود أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تحد من التوجه نحو إنشاء شركات مساهمة أهمها عدم وجود سوق للأوراق المالية وهي الأساس الأهم التي تحتاجها شركات الأموال، بالإضافة إلى الإجراءات الصعبة والطويلة التي يمكن أن يستغرقها إنشاء الشركة، والأهم هو العامل الذاتي لدى المستثمرين الذين يفضلون إقامة شركات فردية أو عائلية لإدارة أموالهم بشكل مباشر مما يبعث الاطمئنان أكثر في نفوسهم، كما يلجأ بعض المستثمرين إلى تحويل شركاتهم نحو المؤسسات الفردية كي لا يلتزمون بدفع رسم الطابع.

أما إذا تناولنا نسب توزيع التكاليف الاستثمارية بحسب الشكل القانوني سنجد أنها تركزت بنسبة (39.7%) لدى شركات المساهمة المغفلة، ثم بنسبة (30.8%) لدى المؤسسات الفردية، يليها شركات محدودة المسؤولية بنسبة (15.6%).

8. فرص العمل التي أحدثتها المشاريع:

يعتبر إحداث فرص العمل من أهم الروائز التي تعول عليها البلدان من المشاريع الاستثمارية عند تشميلها بقوانين الاستثمار وهو ما يحظى بالاهتمام الدائم للحكومة، ويؤكد الواقع أن الأعداد المصرح عنها في دراسات جدوى هذه المشاريع هي أقل من الأعداد الحقيقية المشغلة فعلياً لأسباب باتت معروفة مثل التهرب من تسجيلهم لدى التأمينات الاجتماعية، ولا يخفى أن المشاريع الاستثمارية مهما كان نشاطها تولد فرص عمل غير مباشرة لا يستهان بأعدادها ويصعب حصرها.

وتقدر عدد فرص العمل المباشرة التي توفرها المشاريع المشملة على قانون الاستثمار خلال الفترة (1991 - 2005) حوالي (195782) فرصة، منها (54346) فرصة متوقعة من المشاريع المشملة عام 2005 مشكلة نسبة قدرها (27.8%) من مجموع الفرص المحدثة منذ صدور قانون الاستثمار، وبلغ نصيب مشاريع القطاع الصناعي (120693) فرصة عمل، و(54538) فرصة في مشاريع النقل، و(7641) فرصة عمل في المشاريع الزراعية، و(12910) فرصة في مشاريع القطاعات الأخرى، وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع المشملة في الفترة المدروسة لازالت في مرحلة التأسيس.



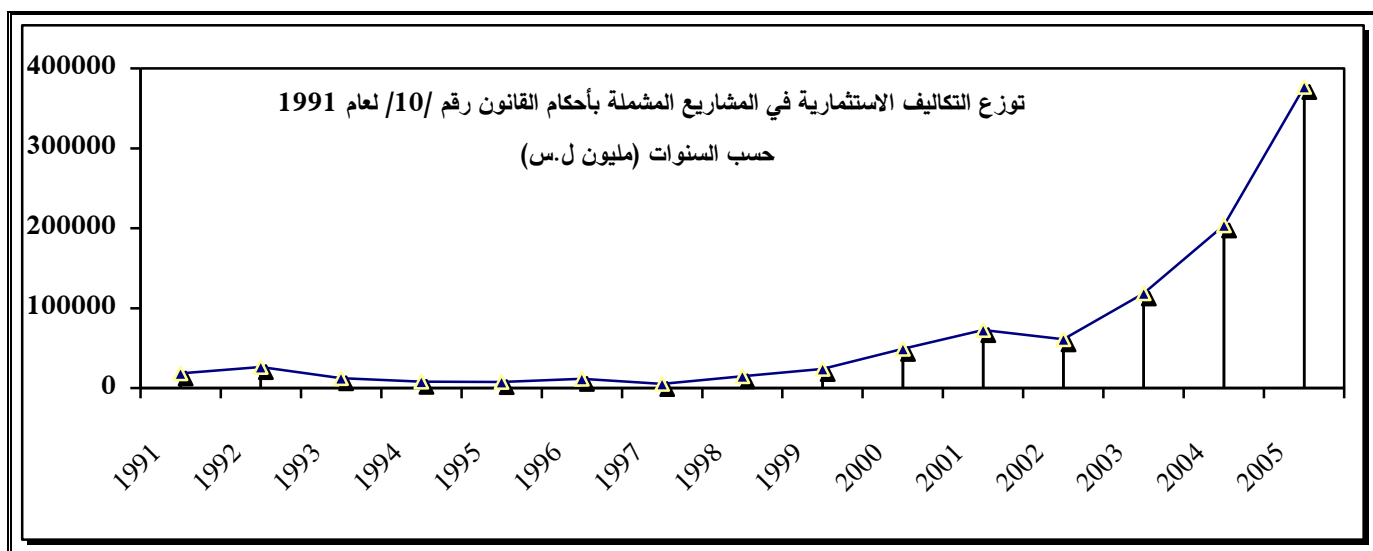
9. حجم الآلات والمعدات المستوردة:

تقدر قيمة الآلات والمعدات المستوردة للمشاريع المشملة خلال الفترة (1991 - 2005) بـ (487159) مليون ليرة

سورية، منها (203577) مليون ل.س في عام 2005، محققة نسبة وقدرها (41.8%) من إجمالي قيم الآلات والمعدات المستوردة للمشاريع المشمّلة على قانون الاستثمار، وهذا البيان يشير إلى ضخامة حجم التقنيات والآلات والمعدات المستوردة الحديثة التي أدخلت إلى الصناعة السورية بشكل خاص لتجعلها مواكبة للتكنولوجيا العالمية، وهو وجه إيجابي وفره قانون الاستثمار، وإلى جانب ذلك تدخل قيم وسائل النقل المستوردة لمشاريع النقل منوهين إلى أن جميع الآلات والمعدات المستوردة هي جديدة وغير مجددة.

10. التكاليف الاستثمارية:

وصل حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشمّلة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته خلال الفترة (1991 – 2005) إلى حوالي (897) مليار ليرة سورية، منها (670.4) مليار ليرة سورية بالقطع الأجنبي، في حين بلغت حصة عام 2005 من هذه التكاليف (377) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (42%) من إجمالي التكاليف الاستثمارية لإجمالي المشاريع المشمّلة منذ صدور القانون منها (282.5) مليار ليرة سورية بالقطع الأجنبي، واستقطبت المشاريع الصناعية المشمّلة في عام 2005 الحصة العظمى من هذه التكاليف بنسبة (64%)، والنقل (10.4%)، والزراعية (3%)، والمجمعات العقارية (16.2%) وباقي الأنشطة (6.4%).



11. الاستثمارات الأجنبية أو التي يدخل فيها شركاء عرب أو أجانب:

يشكل الاستثمار الأجنبي أحد الموارد الرئيسية التي ترفد المقدرات الوطنية التي تتوجه الخطة الخمسية العاشرة نحو تعظيم دورها في ظل محدودية الموارد المحلية المتاحة بالإضافة إلى أنه أداة هامة للتسريع بعمليات التصنيع وتطوير قطاعات السياحة والخدمات والبنية التحتية.

ويحتل الاستثمار الخارجي هذه الأهمية لأن رأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية

حاجة ملحة تساعد في تطوير البنية التحتية الإنتاجية والخدمية واستكشاف أسواق أجنبية للمنتجات السورية، وبهدف جعل سورية مرفأً للاستثمار الخارجي فإن الخطة تأخذ بالاعتبار ضرورة تصميم وتوفير برامج ذات قدرة تنافسية مع البلدان المماثلة في المنطقة، ووفقاً للبيانات فإن الاستثمار الأجنبي بدأ بالتنامي في سورية؛ فقد وصل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية أو التي تحتوي على شركاء عرب أو أجانب المشملة بأحكام القانون رقم 10/ لعام 1991 وتعديلاته خلال الفترة (1991 - 2005) إلى (170) مشروعاً، منها (45) مشروعاً تعود لعام 2005، بتكاليف استثمارية وصلت إلى (253.7) مليار ليرة سورية، أي ما نسبته (28.3%) من إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة، وبلغت حصة عام 2005 منها حوالي (138) مليار ل.س تشكل أيضاً ما نسبته (36.6%) من إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية لنفس العام.

وقد بلغ عدد الدول المشاركة باستثمارات في سورية ثلاثون دولة، فتصدر المستثمرون الأتراك قائمة الاستثمارات الوافدة بـ (33) مشروعاً، ثم السعوديون (26) مشروعاً ويليهما الكويتيون (16) مشروعاً، فالأردنيون (13) واللبنانيون (11) مشروعاً.

ويعزى ذلك إلى تبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملة الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وخلق شبكة علاقات داخلية وخارجية من قبل الحكومة ورجال الأعمال السوريين تهدف إلى استقطاب المستثمرين وعودة الأموال السورية المغتربة، ومما جاء في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004 أن الاستثمارات العربية البينية الخاصة سجلت زيادة (وفق البلد المضيف) إذ بلغت نحو (5.9) مليار دولار وقد شهدت عشر دول عربية ارتفاعاً في حصتها من هذه التدفقات من بينها سورية التي استقطبت (6%) منها.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام القانون رقم 10/ لعام 1991 حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال

الفترة (1991 - 2005) مقارنة مع عام 2005

الدولة	في عام 2005						للفترة (1991 - 2005)					
	التكاليف بالمليون	المجموع	نوع النشاط الاقتصادي				التكاليف بالمليون	المجموع	نوع النشاط الاقتصادي			
			صناعة	نقل	زراعة	أخرى			صناعة	نقل	زراعة	أخرى
تركيا	16148.5	15	0	1	7	7	23082.9	33	0	2	8	23
السعودية	34693.2	6	0	0	1	5	68752.3	26	1	0	6	19
الأردن	1204.6	5	0	0	1	4	1869.2	13		0	3	10
الكويت	17102.3	4	1	0	2	1	27051.4	16	2	2	3	9
لبنان	0	0	0	0	0	0	3153	11	0	1	3	7
العراق	55.3	1	0	0	1	0	2129.1	9	0	0	5	4
ألمانيا	26665.7	4	1	0	0	3	28363.6	8	1	0	0	7
مصر	257.2	2	1	0	0	1	20056.9	7	4	0	1	2
إيران	0	0	0	0	0	0	10344.6	6	1	0	0	5
روسيا	96.3	1	0	0	1	0	1886.8	6	2	0	1	3
سويسرا	0	0	0	0	0	0	1629	4	0	1	1	2
الإمارات	29600.5	2	2	0	0	0	30639.6	3	2	0	0	1

0	0	0	0	0	0	577.7	3	1	0	0	2	قبرص
0	0	0	0	0	0	388.8	3	0	0	1	2	الجزائر
65.9	2	0	0	2	0	103.5	3	0	0	3	0	فلسطين
10645.1	1	0	0	0	1	10750.7	2	0	1	0	1	أسبانيا
0	0	0	0	0	0	15026	2	3	0	1	2	بريطانيا
0	0	0	0	0	0	929.8	2	0	0	0	2	فرنسا
0	0	0	0	0	0	4384.3	2	0	0	0	2	الصين
0	0	0	0	0	0	120.4	1	0	0	0	1	البحرين
0	0	0	0	0	0	60.8	1	0	0	0	1	أوزبكستان
0	0	0	0	0	0	349.8	1	0	0	0	1	كوريا
0	0	0	0	0	0	23.8	1	0	0	1	0	بلجيكا
247.8	1	0	0	1	0	247.8	1	0	0	1	0	أمريكا
0	0	0	0	0	0	156.4	1	0	0	0	1	باكستان
0	0	0	0	0	0	56.7	1	0	1	0	0	ليبيا
0	0	0	0	0	0	68.1	1	0	0	0	1	هولندا
0	0	0	0	0	0	65.3	1	0	0	0	1	ماليزيا
1182.2	1	0	0	0	1	1182.2	1	0	0	0	1	إيطاليا
0	0	0	0	0	0	244.3	1	0	0	1	1	النمسا
138365.8	45	5	1	16	23	253694.8	170	17	8	39	111	المجموع

خاتمة:

وعلى الرغم من أن هذه المرحلة قد شهدت نقلة نوعية في معالجة أغلب أسباب الاعتلال، إلا أنه لا زال هناك مهاماً يتطلبها تحسين البيئة الاستثمارية في سورية تتعلق بمعالجة جوانب أخرى رديفة، كالبنية التنظيمية والقانونية والقضائية والاستمرار في عملية الإصلاح الإداري وتبسيط اللوائح التنظيمية ومكافحة البيروقراطية، وهو ما يعمل على تحقيقه ويشكل وجهتنا خلال المرحلة القادمة كي لا تفقد المنشطات التي اكتسبها الاستثمار فاعليتها تدريجياً ونحن نعي أن أي استراتيجية للتطوير تستند إلى الرؤيا الواضحة والعمل الدؤوب.

ولذلك فإن تحقيق طموحاتنا في زيادة الاستثمارات وضمان استمرارية هذه الزيادة لتحقيق التنمية الاقتصادية تدفعنا إلى ضرورة إيلاء المناخ الاستثماري العناية القصوى من خلال تعزيز كل الإجراءات واستصدار التشريعات التي تحقق ذلك ومتابعة ما لم يتحقق منها.

ويحظى الاستثمار بموقع واهتمام مميزين في الخطة الخمسية العاشرة تبنى معها توجهات البلاد التنموية وحجم ومعدل ومستويات النمو المرجوة على المستوى القومي أو على مستوى النشاطات الاقتصادية ويعكس هذا الاهتمام جدية المجتمع في عقلنة توظيف أمواله حكومية كانت أم خاصة لزيادة الطاقات الإنتاجية في البلاد وامتصاص المزيد من اليد العاملة المعطلة، وتهيئة مسيل التدفقات الاستثمارية الخارجية لإشراكها في دفع حركة التنمية الشاملة عبر مسيرة التطوير والتحديث التي يقود زمامها بجدارة القائد الواثق السيد الرئيس بشار الأسد.

إن التطور الملاحظ الذي ترصده مؤشرات الاستثمار لعام 2005 سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث حجم تكاليفها الاستثمارية أو فرص العمل التي تحدثها بالإضافة إلى غيرها من المؤشرات الأخرى يؤكد حقيقة مفادها أن ما خطاه المجلس الأعلى للاستثمار من خلال قراراته وتوصياته ومنها تفويض مجالس المدن الصناعية بإعداد قرارات تشمل المشاريع الصناعية لديها، ساعد إلى حد بعيد في تبسيط الإجراءات وتحسن مناخ الاستثمار في سورية، ولا يمكن النظر إلى ذلك بمعزل عن مجريات الأوضاع الاقتصادية العامة التي تشهدها سورية، وتلعب الظروف الدولية دورها الايجابي في توجيه الاستثمارات نحو بلدنا مثل فورة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وظروف التضيق التي تمارس على حركة انتقال رؤوس الأموال العربية في الدول الغربية من جهة وتطلع المستثمرين إلى سوق عراقي عطش للسلع والمنتجات فور زوال الاحتلال عنه، الأمر الذي يجب أن يشكل لنا حافزاً على الإسراع في إحداث هيئة عامة للاستثمار وتعديل قانون الاستثمار وبما يلبي تطلعات المستثمرين والمصلحة الوطنية.

دمشق في 2006/1/ م

مدير مكتب الاستثمار

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري